شنـاشيـل

من القاهرة إلى بغداد .. بالدور!

▪ عدنان حسين

الحكم صدر في القاهرة، ومن المفترض أن تتردد أصداؤه، ولو بهدوء وصمت من خلف الجدران، في بغداد قبل أي عاصمة أخرى، فترتعد فرائص وترتعش عروش وتتأرجح كراسٍ وتهتز مناصب.

الحكم أصدرته محكمة جنايات الجيزة أول من أمس الخميس، وهو أول حكم يتعلق بواحد من الرموز الكبار في النظام المصري المخلوع، المنتظرين أدوارهم في المثول أمام المحاكم، بمن فيهم رئيسهم حسني مبارك.

وقد قضت المحكمة بسجن وزير الداخلية المصري المخلوع بثورة الشباب حبيب العادلي ١٢ سنة عن تهمتين اثنتين في قضية واحدة من عدة قضايا تنتظر في الدور أيضاً، وهما تهمتا استغلال النفوذ للتربّح، وغسل الأموال. وتضمن الحكم أيضاً تغريم العادلي ما قيمته أكثر من مليوني دولار اميركي، وفي الانتظار أحكام أخرى، ربما أثقل، في قضايا أخرى.

والعادلي كان يُعدّ من فراعنة مصر الجدد، فلأكثر من ١٢ سنة تمتّع بسطوة فاقت في بعض الأحيانٍ سطوة الرئيس مبارك نفسه، وربما ظنّ في قرارة نفسه ان الملك دائم له ولرئيسه كما لم يدم لأي فرعون من قبل. والآن عندما حانت ساعة الحقيقة لم ينفعه ماله وما كسب من سلطة باطشة ونفوذ قاهر.

بين القاهرة وبغداد خط متصل، فهنا أيضاً لدينا الكثيرون ممن أسكرتهم خمرة السلطة والنفوذ وتحوّلوا الى فراعين جدد على شاكلة حبيب العادلي والمنتظرين دورهم في المحاكمات المصرية، يستغلون نفوذهم للتربح ويغسلون الأموال للتستر.

في بغداد- وبغداد رمز العراق كله- لدينا ألف عادلي وعادلي، بل قل عشرة آلاف وأكثر، ممن يستغلون سلطتهم الحكومية او النيابية أو الحزبية أو الميليشياوية للاستيلاء على أموال الدولة وأملاكها ولاغتصاب أموال الناس وأملاكهم الخاصة بالترغيب والترهيب وبالحيلة والتزوير وبالقوة المدعومة بالوقاحة والاستهتار ... يهرّبون ملايينهم الحرام الى لبنان والأردن والإمارات وأوروبا وأميركا، فأصبحوا أصحاب قصورٍ وعمارات وفنادق وشركات سجلوها بأسماء الأهل والأقارب ظناً منهم انهم بالتمويه والتخفي يدفنون الحقيقة الى الأبد.

لدينا في الدولة، بسلطاتها الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وهيئاتها "المستقلة" كمفوضية الانتخابات المعروض أمرها أمام مجلس النواب الآن، فاسدون ومفسدون، ومزوّرو شهادات ووثائق أخرى ومتواطئون معهم ومتسترون عليهم.

لدينا مسؤولون كبار وصغار، مدنيون وعسكريون، ينتهكون القوانين والحقوق والحريات والحرمات على رؤوس الأشهاد، فلا ترمش عين ولا يهتز شارب لمن عُهد اليه بإدارة الدولة والمجتمع، بل انهم يتلقون الدعم والمسانَدة والدفاع من كبارهم الذين علموهم السحر.

في بغداد – وبغداد مرة أخرى رمز العراق بأكمله - يوجد في قمة هرم السلطة وعلى سفوحه من يستغل هذه السلطة لتسهيل أعمال الإرهاب والجريمة المنظمة ولإعادة السلطة الى فلول نظام صدام الذين يُعامل ممثلوهم في البرلمان والحكومة معاملة الضيوف المكرّمين.

الحكم على الحبيب العادلي، وإحالة كل أركان نظامه، بمن فيهم الرئيس المخلوع مبارك، الى المحاكمة عما اقترفوه من أعمال خارجة على القانون والنظام والأخلاق والأعراف، هو جرس إنذار قوي لأشباههم في بغداد وسائر العواصم أيضاً... هذا هو المفروض والمتوقع، ولكن لا يبدو ان في بغداد من يسمع الصوت ويقرأ الرسالة، فجماعتنا يُعطون هذا الإنذار، وكل كلام الناس والإعلام بشأن فسادهم المستشري، الأذن الطرشاء.

وهنا تبصير لهم آخر وتحذير وإنذار بان ما من أحد منا، نحن العراقيين، سينسى لهم ما يفعلونه الآن من شتى أنواع الموبقات الشبيهة كموبقات حبيب العادلي وأركان نظامه، وما من أحد سيتسامح معهم فيه، فحق الشعب لن يضيع ولو بعد ألف سنة .. سنجلبهم إلى سوح القضاء ونوقفهم أمام المحاكم بالدور، كما يقف الآن حبيب العادلي وفراعين مصر الجدد .. سنلاحقهم هم وأفراد عوائلهم وأقاربهم ممن يتواطئون معهم الآن في تسجيل الأموال المنهوبة والأملاك المغتصبة بأسمائهم .. سنتتبع آثارهم الدالة على جرائمهم، ولم يعد من الصعب الوصول الى ما نريد، فما من شيء يخفى في عالم اليوم، ومن لا يصدق فليسأل العادلي ومبارك وبن علي والقذافي.

الحكومة أنفقت على شوارع الخضراء وملأت ساحة "الجندي" بالعجلات الفخمة

نائب: البرلمان يجهل مصاريف بغداد على ضيافة القمة العربية

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

أكدت اللجنة المالية في مجلس النواب عدم معرفتها حتى اللحظة بأوجه إنفاق المبلغ المخصص لاستعدادات القمة العربية، التي تبلغ ٢٠٦ مليارات دينار لهذه السنة فقط، واصفة في الوقت نفسه هذه المبالغ بالخيالية، مشددة على عزمها التحقق من الأمر بعد غلق هذا الملف أما بإقامة القمة أو إلغاؤها.

جاء ذلك في حوار عبر الهاتف أجرته "المدى" مع عضو اللجنة فالح الساري الذي أكد وجود متغيرات كبيرة في مدينة بغداد بعد عملية الإنفاق من خلال اكساء شوارع المنطقة الخضراء والطريق التي تربط بينها وبين مطار بغداد الدولي فضلا عن شراء سيارات فخمة امتلأ بها مرآب الجندي المجهول لنقل الوفود.

واعتبر الساري وهو نائب عن الائتلاف الوطني أن استضافة قمة بغداد هي من الأمور المهمة سواء على الصعيد السياسي اوعلى المستوى العربي والإقليمي، مشيرا إلى أن الجميع كانوا بانتظارها في بغداد.

وعن حجم المبالغ المنفقة يقول الساري إن لجنته وصلها كتاب من مجلس الوزراء بـ٢٠٦ مليارات دينار، وبالتالي المبلغ أضيف بالكامل على مخصصات قديمة صرفت العام الماضي دون ان يستقطع منه اي شيء.

ونفى الساري علم لجنته بحجم التفاصيل وأبواب صرف المبلغ، سواء كان على البنى التحتية واكساء الشوارع وترميم بعض البنايات أو على الاستعدادات اللوجستية كشراء سيارات فخمة لنقل الرؤساء وبعض المراسيم الخاصة.

وتابع الساري بما انه لم يتم عقد القمة العربية مع عدم إتمام هذا المشروع لا بد أن يتم الانتهاء من صرف المبالغ حين ذاك سيكون هنالك تدقيق لاحق لهذه المصروفات، مشددا على ان التكهن بحجم المبالغ التي صرفت والطريقة ومعرفة هل يوجد فساد مالي، قد يكون مبررا في بعض الأحيان ومبالغا فيه أحيانا أخرى، مبينا أن هنالك مبلغا آخر رصد في سنة ٢٠١٠ يتضمن وضع الاستعدادات للقمة العربية.

ووصف عضو اللجنة المالية حجم المبالغ المرصودة لإقامة القمة العربية بالخيالية وتفوق التوقعات، مستدركا بالقول إن المختصين هم من وضعوا المبالغ على أساس الكشوفات والجهات المختصة، الأمر الذي يدعو إلى الانتظار من عملية الصرف حتى تكون هنالك نظرة شاملة للمبلغين اللذين صرفا خلال هذه السنة والتي قبلها من قبل الجهات الرقابية في مجلس النواب والحكومة لاسيما مع وجود حملة كبيرة لمكافحة الفساد المالي يتبناها مجلس النواب ودليله في ذلك ما تمت مناقشته في البرلمان في الفترة الأخيرة من استجواب للمفوضية العليا للانتخابات وقراءة قوانين النزاهة والمفتشين العموميين والرقابة المالية، وبالتالي فان مجلس النواب جاد في تفعيل الرقابة على المال العام.

ورد على تساؤل لـ"المدى" حول ما تم تحقيقه من تقدم على صعيد البنى التحتية خلال الفترة الماضية فأوضح الساري أن المتجول في بغداد يلحظ وجود تطور كبير، لاسيما داخل المنطقة الخضراء التي أكسيت شوارعها بالكامل فضلا عن استحداث جزرات وسطية وإلغاء بعض الساحات، مبينا انه في نصب الجندي المجهول توجد ساحة ممتلئة بالسيارات الفخمة ذات اللون الأسود وهي مهيأة لاستقبال الوفود، بالإضافة إلى الطريق الرابط بين مطار بغداد الدولي والعاصمة او الى فندق الرشيد او المنطقة الدولية التي تدعى بالخضراء هنالك اكساء وتشجير وتزيين.

وأكد الساري انه من الصعب التكهن بالمبلغ المصروف على هذه الاستعدادات خلال هذه الفترة ومعرفة ما تبقى منه، مشددا على انه لا يستطيع تخمينه، منوها الى انه حتى اللحظة لم يصدر اي قرار لإلغاء القمة العربية، ولكن هنالك فترات تأجيل والتي بدورها قد تعطي المساحة والوقت للجهات المختصة في تنفيذ أعمال تتناسب مع هذه المناسبة.

الساري أشاد بهذه التحضيرات معتبرا ان اغلبها هي بنى تحتية تستفيد منها كل العاصمة خلال انعقاد القمة او بعده، متسائلا في الوقت نفسه هل اكساء شارع في هذه المناسبة يعني انه سيصبح غير نافع بعد انتهائها، مشددا على ان العملية هي تطويرية للبنى التحتية، معتبرا اياها موازنة تكميلية اخرى تضاف الى موازنة بعض الوزارات ذات العلاقة.

وأكد الساري ضرورة معرفة كيفية الإنفاق من خلال تدقيقه، لكي تستطيع اي جهة أن تضع علامات الاستفهام عليه والتشكيك بوجود فساد وأن تطلع عليه، مناشدا وسائل الإعلام بأن تتخذ الحيادية والشفافية منهاجا لها في طرح مثل هكذا أمور مهمة وتعمل على نقل الحقيقة وحجم المخالفات المالية وكيفية إدارة أموال الشعب.

وتشير تقارير صحفية الى أن العراق انفق ٤٥٠ مليون دولار على غرس أشجار نخيل بمحاذاة الطرق السريعة وعلى إعادة رصف طرق وترميم قصر لصدام لاستضافة القمة العربية التي تأجلت الى العام المقبل.

وقال الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى انه تم إرجاء القمة العربية الى مارس آذار ٢٠١٢ بعد تأجيلها مرتين هذا العام في ظل الاضطرابات التي تشهدها المنطقة.

وقال وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري إن تجديد العاصمة الذي شمل ترميم ستة من فنادق بغداد الرئيسة وإعادة رصف طريق مطار بغداد احد اخطر طرق السفر في ذروة الحرب كلف البلد الذي يعاني شحا في الاستثمارات ٤٥٠ مليون دولار.

إلا أن علي الموسوي المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء قال انه واثق من أن الأموال لم تذهب هباء، موضحا أنه كان من المستحيل تجاهل فنادق بغداد وتركها على حالها.

وتم إنفاق ١٤٠ مليون دولار من مجموع المخصصات على ترميم القصر الجمهوري الذي كان مقرا للسفارة الأمريكية لبعض الوقت ومقرا للقيادة الأمريكية في العراق بعد ٢٠٠٣.

اللجنة المالية لا تمتلك أية معلومات عن تفاصيل وأبواب صرف ٢٠٦ مليارات دينار، سواء كان على البنى التحتية واكساء الشوارع وترميم بعض البنايات أو على الاستعدادات اللوجستية كشراء سيارات فخمة لنقل الرؤساء

السوق السوداء: الدكتوراه تكلف ٧٠٠٠ دولار

مـزور شهـادات: مسؤولـون وعناصـر أمـن يوفـرون غطـاء التزويـر

□ ترجمة المدى

في نهاية نيسان ٢٠١١، ذكر رئيس الوزراء نوري المالكي أن على الحكومة محاربة الفساد حاليا تقوم الوزارات وهيئة مكافحة الفساد وهيئة النزاهة بدراسة الوثائق المزورة التي يستخدمها المواطنون للحصول على وظائف حكومية.

إنها مشكلة كبيرة، لأنها تعني ان أفرادا غير مؤهلين يحصلون على وظائف في الدوائر الحكومية. مع هذا فليس هناك توافق حول مدى متابعة هذه القضية.

الشهادات المزورة وغيرها من الوثائق أصبحت شائعة في العراق منذ عام ٢٠٠٣. تقول هيئة النزاهة ان هناك حوالي ٢٠٠٠٠ موظف حكومي استخدموا وثائق مزورة، بينما ذكرت وزارة العدل ان العدد يصل الى ٥٠٠٠٠. يمكن شراء هذه الأوراق المزورة بكل سهولة من السوق السوداء. يمكن شراء شهادة الدراسة الإعدادية بمبلغ ١٥٠٠ دولار، بينما شهادة الدكتوراه تكلف ٧٠٠٠ دولار. فمثلا، هناك سوق في مدينة الصدر يشتهر ببيع هذه الأوراق المزورة.

واستنادا الى التقارير الصحفية، فان العديد من المزورين لديهم اتفاقات مع بعض الدوائر الحكومية من اجل تزويد العاملين فيها بوثائق مزورة.

احد المزورين اخبر المراسلين بان الشرطة المحلية وبعض المسؤولين الحكوميين يوفرون الحماية له ولغيره. واذا ما ثبت ذلك، فهذا يعني بان السلطات هي التي تدعم هذه الممارسة غير القانونية.

وما دامت الوزارات وبعض الدوائر الأخرى تتم إدارتها من قبل الأحزاب و كأنها إقطاعيات، فمن المحتمل أن هذه الأحزاب هي التي سمحت باستخدام الأوراق المزورة لمساعدة إتباعها في الحصول على وظائف رسمية كجزء من رعايتها لهم.

مؤخرا أعلنت مختلف الوزارات استخدام الوثائق المزورة من قبل العاملين فيها. فقد أعلنت وزارة العدل ان ٤٠٠٠ من العاملين فيها قد استخدموا وثائق مزورة. وزارة الصناعة طردت مجموعة من منتسبيها لتقديمهم شهادات مزورة. وزارة الاشغال العامة ذكرت بانها ألغت تعيين ٩٢ من منتسبيها بسبب تزويرهم للوثائق. مفوضية الانتخابات وجدت ان ٧٣ من المرشحين لانتخابات آذار ٢٠١٠ حاولوا استخدام وثائق مزورة.

ذكرت هيئة النزاهة ان الموظفين الصغار ليسوا الوحيدين الذين استخدموا وثائق مزورة، بل استخدمها ايضا مسؤولون كبار و اعضاء في البرلمان.

هذه كلها دلالات على تفشي الفساد الاداري في العراق. انه ينتشر من اعلى الهرم الى اسفله، كما انه يعني ان غير الجديرين والذين يفتقدون للمهارات، والذين لديهم ارتباطات هم الوحيدون الذين يعملون في الدوائر الحكومية.

هيئة النزاهة ورئيس الوزراء يناقشون الآن الأشخاص الذين تجب مقاضاتهم بسبب هذه الجريمة. في كانون اول ٢٠١٠ اقترح المالكي على مجلس الوزراء ان المسؤولين الكبار هم الوحيدون المسؤولون عن ذلك، اما الموظفون الصغار فتجب مسامحتهم عن اية وثائق مزورة قدموها. عارضت هيئة النزاهة هذا المقترح، وفي آذار ٢٠١١ ردت بانها ستقوم بملاحقة هذه القضية على كل المستويات.

السبب الذي دفع رئيس الوزراء الى تقديم هذا المقترح هو ان حزبه متهم مثل الآخرين في تعيين المزورين. مؤخرا تم الكشف عن ان ٣٧ موظفا في مكتب رئيس الوزراء قد استخدموا شهادات مزورة، وكلهم من حزب المالكي.

إن العراق يصنف ثالث دولة في الفساد في العالم. الفساد هو مرض معد يجرد الحكومة من ملايين الدولارات، كما انه يؤدي الى المحسوبية و محاباة الأقرباء و المعارف و يقوض ثقة الشعب بالسلطات.

إن قضية الأوراق المزورة هي مجرد مثال واحد لكنه يسلط الضوء على المدى الذي وصلت اليه المشكلة. إن تشغيل المزورين شائع في المستويات الأدنى في الدوائر الحكومية لأن هؤلاء بحاجة ماسة الى التوظيف، ثم يمتد الى المناصب الاعلى مثل رئيس الوزراء والوزراء الذين يشرفون على هذه المستويات لكي يتمكنوا من توظيف اتباعهم في دوائر الدولة.

الاستخدام الواسع للوثائق المزورة، و قبول هذه الوثائق من قبل قيادة البلاد، يولد مشكلة اخرى. قد يتم طرد بعض الموظفين كما حصل في بعض الوزارات مؤخرا، الا ان معاقبة اي من المزورين، او القضاء على هذه الممارسة فهذا شيء غير وارد حتى يتم ابعاد الكبار الذين يشرفون عليها.

يشار الى ان ديوان الرقابة المالية العراقي اعلن عن اكتشاف ١٠٨٨ شهادة مزورة، مبينا الاستعداد لاتخاذ إجراءات قانونية بحق المتورطين.

وكشفت هيئة النزاهة من جانبها انها لن تتهاون مع الأشخاص الذين يقدمون على تضمين شهادة مزورة في ملف او معاملة بهدف التعيين او العمل في مختلف المجالات.

وأوضح مصدر مسؤول في هيئة النزاهة أن نتائج الشهادات المزورة خطر كبير على واقع العمل في العراق، مؤكدا تشكيل لجان لمتابعة الشهادات المزورة لموظفي الدوائر الحكومية المرتبطة بوزارة او غير المرتبطة مشددا على وضع عقوبات صارمة بحق الذين يثبت تورطهم بتضمين شهادة مزورة في ملف او معاملة. وقال المصدر ان الهيئة لن تتهاون مع الأشخاص الذين يقدمون على تضمين شهادة مزورة في ملف او معاملة بهدف التعيين او العمل في مختلف المجالات.

ويشير رئيس هيئة النزاهة رحيم العكيلي الى ان ظاهرة تزوير الشهادات لها تداعيات سلبية على الواقع العملي للبلاد وأخذت مدى واسعا خلال الفترات الأخيرة وأربكت خطط التوظيف الحكومي بان يأخذ أشخاص غير كفوئين حقوق آخرين، منوها الى التنسيق مع الوزارات ومكاتب المفتشين العامين لإعداد كشوفات خاصة بالشهادات.

ووفق تقارير عراقية فانه تم الكشف عن ٣١٦٥ وثيقة دراسية مزورة وحصول عراقيين على شهادات دراسية في اختصاصات حساسة ومهمة مقابل ثمن من عدد من الدول الأوروبية. وذكر تقرير لمكتب المفتش العام لوزارة التعليم العالي ان ٢٧٦٩ وثيقة دراسية مزورة تم كشفها خلال العامين الماضيين في عموم المؤسسات التعليمية التابعة للوزارة وأن جامعتي المستنصرية وبغداد تصدرتا القائمة بـ٥٥٨ طالبا مزورا للأولى و١٩٦ للثانية، فيما جاءت جامعتا المثنى وذي قار بأقل عدد.

□ عن: أفكار عن العراق

الموظفون الصغار ليسوا الوحيدين الذين استخدموا وثائق مزورة، مسؤولون كبار وأعضاء في البرلمان كذلك. وهذه كلها دلالات على تفشي الفساد الإداري .. انه ينتشر من أعلى الهرم إلى أسفله

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون